

## المقدمة والرسالة

كم من دراسة تناولت الحياة العلمية والثقافية والفكرية في الأندلس، هادفة لإبراز أهم المجالات العلمية وطرق التدريس والعلوم والمناهج الدراسية وكذلك المؤسسات والمعاهد التعليمية، فضلاً عن الدراسات الجمة التي أسهبت في حديثها عن الكتب والمكتبات الأندلسية، فشغلت حيزاً كبيراً في الإنتاج العلمي خلال الفترات السابقة -رغم مجيء بعضها بشيء من العمومية في الطرح- كل هذا يؤكد على ثراء الحركة العلمية في الأندلس، وبما أن مهمة الباحث في التاريخ تناول الجزئيات والبحث فيها والتعمق في تفاصيلها محاولة منه كشف الصورة كاملة بقدر الإمكان، والتقاط الجزئيات والتفصيلات الصغيرة التي توطد لقيمة تلك المؤلفات السابقة وتدعم النظريات المتصلة بها؛ جاء من هنا موضوعنا والموسوم «فقراء التعليم والعدالة الاجتماعية في الأندلس منذ عصر الخلافة حتى سقوط غرناطة (316هـ/929م-897هـ/1492م)» ليمثل حبة في عَقْد هذه الدراسات ويطرح تساؤلات جديدة.

وقد فرض هذا الطرح تساؤلات منهجية وجوهرية منها؛ من هم فقراء التعليم؟ وكيف طبقت العدالة عليهم؟ وما هو دور السلطة والمجتمع تجاههم؟ وللإجابة عن تلك التساؤلات، وخاصة التساؤل الأول من هم فقراء التعليم؟ لا بد لنا من محاولة فهم التأثير السلبي للفقير على المجتمع، وتداعياته على التعليم كونه عاملاً أساسياً مؤدياً لارتفاع معدلات العزوف عنه.

وعليه فقراء التعليم هم الفئة التي تعاني من الحصول على فرصة تعليمية أو استكمال عملية التعليم لظروف مادية واجتماعية تقف حائلاً دون إتمام هذا الحق في ظل أوضاع اقتصادية متردية تؤدي لعجز عدد كبير منهم في الالتحاق بمراحل التعليم، كما أن نسبة لا يستهان بها تكاد تلتحق بالتعليم أو تستمر به لوجود الفقر.

ولأنّ موضوع الدراسة ينحصر في الفقراء التعليم من معلمين ومتعلمين على حدٍ سواء ومدى تطبيق العدالة الاجتماعية عليهم لا بد لنا من الإشارة لمفهوم الفقر؛ فالفقر ظاهرة مركبة وليس له مرادف واحد ومحدد، فهناك الفقر الموقفي الناتج عن خسارة طارئة أو مفاجئة لأمر ما كالكوارث البيئية، والمشكلات الصحية، والخسارة المادية، وقد يكون الفقر أمراً متوارثاً في الأسر التي يولد أفرادها عبر جيلين في فقر، أو فقراً مطلقاً كنفص المأوى والمأكل، وتعيش الأسر فيه يوماً بيوم، وقد يرتبط الفقر بحالة منطقة جغرافية ما كالقرى والريف خاصة الموجودة على أطراف الدولة، وأيضاً في المدن الكبيرة المعتمدة على خدماتها غير الكافية وغير الملائمة.

لذلك يعتبر الفقر من المفاهيم المجردة النسبية، الواصفة لظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك، ويختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية، والخلفية الفكرية والأخلاقية، وبتغير الزمان والمكان اللذين يفرضان تفاوتاً وتبايناً في الحاجيات والضروريات باعتبارها من أهم المعايير المحددة للفقر ومستوياته ودرجاته، وهذه أمور تختلف أحياناً من فرد لآخر، وبالرغم من ذلك لا يشكل العامل المادي بصورة دائمة معياراً مناسباً ولا شرطاً ضرورياً للحكم بالفقر والحاجة على هذا الفرد أو ذاك أو هذه الجماعة أو تلك من مفهوم الفقر الشامل.

إلا أن الفقر المادي في هذه الدراسة هو لب هذا الطرح باعتباره يمثل العوز والحاجة وموصلاً إلى العزوف عن التعليم أو عدم الاستمرار فيه، لتجسيده حالة مجتمعية وليست فردية، لأن المجتمع هو من يوجد الفقر من خلال تبنيه لبعض السياسات والمعطيات، وليست لديه القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. والفقراء من هذا المنظور هم تلك الفئة التي تتسم بتدني مستوى معيشتهم

عما يضمن توافر الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل غير كافٍ للحصول على مستوى مناسب من الضروريات.

واستنادًا لهذا، فإنّ التعليم وجودته يسهمان في رفع قدر الفقراء وتمكينهم من تحقيق رغباتهم الدينية والدينية، لذا سعى الأندلس من سكان المناطق الأكثر احتياجًا سواء في المدن أو القرى والبوادي الأندلسية للجمع بين الملاءمة الثقافية والحث على التعلم والتزود بالمعرفة الدينية والدينية، في محاولة لرفع قدر الفقراء ومساعدتهم ليشاركوا بفاعلية في تحسين أوضاعهم، وبالتالي لتنمية مجتمعهم، لتشكيل التعليم ركنًا أساسيًا وأسلوبًا لتمكين الفقراء في مواجهة ظاهرة الفقر بمعناه الشمولي الذي يتضمن فقر الدخل وفقر القدرات وانعدام اللحاق بركب السلطة في تقلد بعض الوظائف الحكومية كالكتابة أو الحسبة أو تولي أمور القضاء أو تأديب بعض أبناء الخاصة وهذا أدنى شيء، وهو ما يترتب عليه تناقص وتضاءل فرص العمل في مجتمع الفقراء نتيجة عدم تنوع الأنشطة الاقتصادية فيها ولتدني قدرات سكانها، وتتسم أنشطة الفقراء بأجورها المنخفضة وعدم ديمومتها.

وللإجابة على التساؤل الثاني، ما هو دور السلطة والمجتمع تجاه فقراء التعليم؟ فبرصد ودراسة دور الدولة تجاه تعليم الفقراء في الأندلس نجد أنّها كانت محدودة بشكلٍ كبيرٍ، ولم تكن هناك تدخلات صارخة في بنية التعليم الأساسية بوجه عام، وأضحى المجتمع الأندلسي هو الراسم والمخطط للعملية التعليمية دون غيره -في كثير من الأحيان-، لرغبته في تعليم أبنائه صغارًا وكبارًا للعلوم وخاصة الدينية منها باعتباره قطب الرحي في العملية التعليمية بدراسة القرآن الكريم وعلومه واللغة العربية وعلومها والفقه ورواية الحديث والقضاء وخططه وحلقات العلم الديني، فاكتمت التعليم الأندلسي بالطابع الديني في أغلب فتراته لارتباطه الشديد بالعقيدة، وعندما رأى ضرورة الشعب في العلوم العقلية وتخصصاتها، برع علماءه وحملوا كثيرًا من العلوم والمعارف المختلفة والمصنفات والتأليف في شتى فروع المعرفة، فازداد النشاط العلمي بصورة سريعة ومتنامية، فذخرت المؤلفات العلمية وكتب التراجم والطبقات

الأندلسية بهؤلاء كونها سمة من سماتها أن تُقدم الإسهامات العلمية والمعرفية والتعريف بالإنتاج الفكري والثقافي في الأندلس، تلك الرغبة كست الأندلس بنوعٍ من الخصوصية الفكرية والثقافية في الحضارة الإسلامية.

والمتتبع لتاريخ الفكر الأندلسي يلمس خلال هذا العصر وما تلاه من عصور ظاهرة هجرة العلماء الأندلسيين إلى المشرق، ليس لأخذ العلم بل لإعطائه وبذله، ولا يغيب عن الذهن استمرار أسلوب التعلّم والثقيف في الأندلس المائل منذ دخول الإسلام على رواية الشعر ودرس قواعد اللغة وتجويد الخط، بالإضافة لتعلّم القرآن، وهو ما أومأ إليه ابن خلدون بقوله: «أما أهل الأندلس فمذهبهم تعليم القرآن والكتاب من حيث هو، وهذا هو الذي يراعونه في التعليم. إلا أنه لما كان القرآن أصل ذلك وأسه ومنبع الدين والعلوم جعلوه أصلاً في التعليم. فلا يقتصرون لذلك عليه فقط بل يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر في الغالب والترسل وأخذهم بقوانين العربية وحفظها وتجويد الخط والكتاب. ولا تختص عنايتهم في التعليم بالقرآن دون هذه، بل عنايتهم فيه بالخط أكثر من جميعها إلى أن يخرج الولد من عمر البلوغ إلى الشبيبة. وقد شدا بعض الشيء في العربية والشعر والبصر بهما، وبرز في الخط والكتاب وتعلق بأذيال العلم على الجملة لو كان فيها سند لتعليم العلوم»<sup>(1)</sup>.

ومع هذا التطور والنبوغ العلمي نفذ الأندلسيون عبر تاريخها الممتد منذ عصر الخلافة حتى سقوط غرناطة من دائرة التقليد لمحيط الإبداع العلمي للنبوغ والتفوق، فبرزت الشخصية العلمية في ميدان الفكر، مما يُشير لاكتمال نمو الشخصية العلمية الأندلسية والتي أطلت برأسها مبكراً في الميدان الفكري العلمي لإحساس الأندلسيين بنقص وبنوع من التخلف العلمي عن المشاركة، ونجد ذلك في ما ألمح إليه ابن بسام عن معاناة الأندلسيين النفسية بسبب وضعهم من المشاركة، فالمشاركة أصحاب مهد

---

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد (ت 808هـ): ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1988م، ج1، ص740-741.

الثقافة الإسلامية، وبلادهم منبع اللغة العربية، وأقاليمها مصدر الاتجاهات الأدبية، فكل شيء عقدي أو عقلي أو فني يظهر أولاً في المشرق، ويأخذ منه المشاركة ما يشاؤون، ثم ينفذ بعد ذلك على الأندلس، لقرب المشاركة من المصدر وبعد الأندلسيين عن هذا المصدر، ولهذا شعروا بنوع من التخلف عن المشاركة، وحاولوا دائماً تعويض ذلك بتأكيد تفوقهم برغم بعدهم، وسبقهم برغم غربتهم<sup>(1)</sup>.

غير أن هذا الشروع لبناء الثقافة الأندلسية والعناية بها لم يكن يتحقق دون وجود أمن وقوة ورخاء اقتصادي حظيت به الأندلس؛ أثمر في انطلاقة علمية وأدبية عظيمة، حققت من خلالها الأندلس نهضتها الشاملة، فبلغت النهضة الفكرية بها ذروتها وظهرت طائفة من أقطاب العلم والأدب، وتعددت المدن والمراكز الثقافية في البلاد أفضت عن بعض خصائص البيئات المحليّة من تقاليد شعبية، ومعتقدات دينية، ومنها إن المشتغلين بالعلم والأدب استطاعوا أن يختاروا أقرب الحواضر المتعددة لنفوسهم، حتى مع تغير الأحوال عليهم في واحدة منها، أسرعوا بتركها لغيرها، فقصدوا المفكرون من كلّ حذب وصوب، خاصة ذلك التدفق الثقافي المشرقي، فنشأت حركة علمية تبادلية نقلت الأفكار والمذاهب والكتب.

ولا شك في أن للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأندلس أثراً واضحاً في هذه الانطلاقة الأدبية والفكرية والعلمية بداية من عصر الخلافة (316هـ/928م-422هـ/1030م) والتي لم يتسن لها أن تلاقى تلك الدفعة في عصر الولاة (95هـ/714م-138هـ/755م) لانشغال الفاتحين الأوائل بأمور الحرب وتدعيم أواصر الحكم في تلك البلاد، وكان ذلك كافياً لانشغالهم عن الميدان العلمي، ومع استقرار الأوضاع انصرف الرعاية إلى البناء الحضاري والعلمي، وهو ما تم بشكل تدريجي منذ عصر الدولة الأموية في الأندلس (138هـ/755م-316هـ/928م) إلى قيام الخلافة بإعلان عبد الرحمن الناصر نفسه خليفة (316هـ/928م-350هـ/961م)، فتعددت مراكز النشاط

---

(1) محمد إبراهيم الفيومي: تاريخ الفلسفة الإسلامية في المغرب والأندلس، دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى، 1997م، ص 113.

الثقافي وتنوع بيئاته، ولم تعد قرطبة وحدها عاصمة العلم والثقافة، بل أصبحت كل حاضرة تمثل قطبًا تعليميًا بذاته.

رغم فترات الانحطاط السياسي إبان عصر الطوائف (422هـ/1030م-488هـ/1095م) إلا أننا نجد تطورًا للحركة العلمية والتعليمية في كثير من البلدان للرغبة التنافسية بين أولئك الملوك في النواحي العلمية. واستمرت تلك الأوضاع حتى مجيء المرابطين (479هـ/1016م-541هـ/1146م) ورغبتهم في استكمال الحركة العلمية في الأندلس باستقطاب العلماء والاهتمام بهم، وهو ما استأنف خلال الفترة الموحدية (541هـ/1146م-668هـ/1269م) ولئن نشأ الموحدون كالمرابطين في مهاد الخشونة والتقسّف، فإنهم كانوا أوسع أفقًا، وكان مؤسس دولتهم المهدي بن تومرت من أئمة التفكير الديني، وأظهر خلفاؤه اهتمامًا بالعلوم والفنون، وابتكروا التعليم الإجباري، وأطلقت حرية التفكير.

ومع ضعف دولة الموحدين أوائل القرن السابع الهجري واجتياح الفتنة معظم البلاد والثغور الأندلسية، وتنافس المتنافسون في اجتناء أسلاب الدولة الزاهية، وبدأت قواعد الأندلس تسقط تباعًا في يد الإسبان، وشغلت الأندلس بمحتتها وانصرفت لمتابعة الجهاد ومدافعة المغيرين وانكشفت فنون السلم، واضطربت دولة التفكير والأدب، ومع ذلك فقد بزغت شمس جديدة من نواحي القوة والنضج في ظلّ مملكة غرناطة والتي حملت لواء الحركة الفكرية، فحيث الأندلس حياة جديدة وآنتت جواً من الطمأنينة والهدوء، فكان ملوك غرناطة من حماة الآداب والعلوم؛ وسطع بلاط دولة بني الأحمر بتقاليده الأدبية الزاهرة على غرار قصور ملوك الطوائف، وحفلت غرناطة بجمهرة من أكابر الأدباء.

وعن التساؤل الأخير والمعني؛ كيف طبقت العدالة الاجتماعية على فقراء التعليم؟ نجد أن قضية العدالة الاجتماعية تستأثر بقسط كبير من كتابات المفكرين والمثقفين تلك الآونة، لسيادة مفهوم العدالة على غيره من المفاهيم المقاربة كالحرية والمساواة، ولا يقف عند حد معين في استيعابه لتلك المفاهيم، ولمواكبته الاتجاهات

الرامية لإرساء قواعد المواطنة والمساواة. وللعدالة الاجتماعية تعاريف عديدة، تختلف باختلاف أصحابها ومنظورهم لها، فمنهم من ينظر إليها بوصفها خصلة أخلاقية تُحفّز على احترام حقوق الآخرين، وآخرون يعرفونها بسيادة القانون، والبعض يخزّر للعدالة بوصفها شرطاً لصحة مجموعة من الأعمال التي تهتم بحرية الإنسان. كما تصدر مفهوم العدالة الاجتماعية لأولئك الذين يعانون من حرمان بالغ ومستمر في مجال التعليم وضعوا على هامش المجتمع، فقلت فرصهم في الالتحاق بالتعليم أو بدئه في السن المناسبة أو إكمال مرحلة تعليمية، في حين تزيد احتمالات تركهم للتعليم بمستويات أقل من التحصيل الدراسي، فالحرمان من التعليم ليس فقط من دلائل الحرمان الاجتماعي في حد ذاته، وإنما هو سبب ونتيجة للتهميش.

ومن هذا المنطلق، فإنّ التعليم يُعد مكوناً أصيلاً في تحقيق العدالة الاجتماعية، باعتباره حقاً أساسياً لجميع شرائح المجتمع وخاصة المراحل الأولى في حياة الإنسان لأنها تعني بتأسيسه، وهذا ما نصت عليه الشرائع الدينية وبخاصة الإسلام وأمة (أقرأ)، وليس المقصود هنا القراءة بحد ذاتها ولكن التعليم وما يشمله من مضامين تغذي العقل والروح، فنادت بتوفير التعليم لأفراد المجتمع كافة بصورة ضرورية -إلزامية-، ولا يحرم أيّ فرد منه وذلك لضرورته في تشكيل شخصية الإنسان وضمان مستقبله وانعكاس ثقافته على تطور مجتمعه وتحضره.

لذلك تعتبر العلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية علاقة وثيقة ومتبادلة، فنظام التعليم يعكس إلى حدّ كبير الخصائص الرئيسة للمجتمع ومدى رُقيه، فإذا تميز بعدم العدالة في هيكله الاقتصادي والاجتماعي سواءً على المستوى السلطوي أو الفردي فإنّ النظام التعليمي سينطوي على قدرٍ كبيرٍ من التفاوت في الفرص التعليمية والعكس. وهيكل هذا التفاوت يتأثر بالتعليم لأنّه يعمل على انتقال الأوضاع الاقتصادية والمكانة الاجتماعية من جيل إلى جيل، ومن ثم يُعيد إحداث التفاوت القائم أو العكس، ويمكن أن يسهم من خلال الحراك مع فئات اجتماعية أعلى في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقات والفئات المستضعفة. والتفاوت المفتوح غير المنضبط وغير

المقيد هو المرفوض اتباعه، ولكن التفاوت الذي يُقره الإسلام وتُرد عليه قيود وضوابط متعددة تحول دون تراكم الثروة في أيدي فئة معينة وقتلتها في يد فئة أخرى، ما لا يعني التسوية المطلقة بين الناس إنما أن يتساوى الناس في تهيئة الفرص فيتوافر التعليم لكل الناس<sup>(1)</sup>.

والعدالة الاجتماعية في صلبها هي هدف سام ومطمح يتطلع إليه الناس، وشرط للحراك والدينامية في أي مجتمع، وحق من حقوق الإنسان وقيمة كبرى أُرست ضرورتها الشرائع السماوية، ومن هذا الإطار نبع تطبيق العدالة الاجتماعية في الأندلس من مصدرين اثنين؛ أولهما الشرع الحنيف، وثانيها المصدر الوضعي الذي شرعه المجتمع وسعى لتطبيقه، فعن المصدر الأول الذي جاء به الإسلام قرآنًا وسنة فهو منظومة متكاملة للعدالة لإقرار الإسلام بإنسانية الفرد، جملةً وتفصيلاً، حيث جاء هذا في أول آية من سورة النساء ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ<sup>(2)</sup>﴾، فحقق الإسلام العدالة الاجتماعية وحارب الظلم بشتى أنواعه، ولم يميز بين المسلمين وغير المسلمين، أمّا النظم الاجتماعية والوضعيات الأخرى، فإن فرص تحقيق العدالة الاجتماعية تلازمها النسبية في نتائجها وحقائقها، فبرئ الإسلام من العصبية القبلية والعنصرية لجانب براءته من عصبية النسب والأسرة، فبلغ ذلك من مستوى لم يصل إليه غيره هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالقرآن الكريم حوى مفهومًا أشمل وأقوم تناولته الآيات الواردة في كتاب الله عز وجل، متمثل في الحرية الفردية في أجمل صورها، والمساواة الإنسانية في أدق معانيها، ولكنه لا يتركها فوضى، فللمجتمع حسابه، وللإنسانية اعتبارها، وللأهداف الدينية قيمتها.

---

(1) سعد عبد الحسين نعمة: العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية (العراق أنموذجًا)، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة، 2017، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام ومركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء ومركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. متاح على الرابط التالي:

<http://annabaa.org/arabic/studies21662/>

(2) سورة النساء: آية 1.



لذا منح الإسلام الإنسان مكرمة ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾<sup>(1)</sup>، لا يستدل بها، نبعت تلك المكرمة من الإسلام الذي جاء متمماً لمكارم الأعمال والأخلاق، ومنها العدل، مع دعوة الرسول الأكرم ﷺ قبائل العرب إلى الإسلام، فقال أحدهم: إلام تدعوننا أبا قريش؟ فقال النبي ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(2)</sup>، والعدل الحكم بالعدل والقسط في جميع مجالات حياة الإنسان باعتباره أحد الأهداف الأساسية لبعث الأنبياء ﷺ، والغاية النهائية لجميع الأديان الإلهية وفق الرؤية القرآنية ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾<sup>(3)</sup>، بل إن أوامر الله تعالى قائمة بالعدل والإحسان ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُم لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(4)</sup>، والقرآن حينما يأمر جميع الناس بالعدل يشدد على المؤمنين ذلك ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾<sup>(5)</sup>، كما أجاز القرآن القتال من أجل رفع الظلم وإبادة الظالمين ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾<sup>(6)</sup>، بل إقامة العدل واجبة حتى لو أدت للمواجهة مع العدو ﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ﴾<sup>(7)</sup>، والعدل أساس الثواب والعقاب يوم القيامة ﴿وَلَكِنَّ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَتَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾<sup>(8)</sup>.

(1) سورة الإسراء: آية 70.

(2) سورة النحل: آية 90.

(3) سورة الحديد: الآية 25.

(4) سورة النحل: الآية 90.

(5) سورة النساء: الآية 135.

(6) سورة الحج: الآية 39.

(7) سورة المائدة: الآية 3.

(8) سورة الأنبياء: الآية 46.

وتنبُج أهمية التعليم في مدى تحقيقه للعدالة الاجتماعية من خلال إعادة إنتاج الفروق بين الشرائح أو الطبقات الاجتماعية أو من خلال تقريب فجوة التميز والتميز بين الفئات الاجتماعية، وثمة شواهد متزايدة تؤكد على أن هذه العلاقة علية وسببية، ويمكن عكسها، مع خلال إتاحة فرص التعليم للجميع بغض النظر عن أوضاع اجتماعية أو اقتصادية أو نوعية أو ديموجرافية، بمعنى السعي للتقليل بأقصى درجة ممكنة من التمييز بين المواطنين في إتاحة فرص التعليم على أساس المستوى الاقتصادي أو محل الإقامة أو النوع.

وتطبيق العدالة الاجتماعية في المفاهيم المعاصرة مُنصب على السلطة الحاكمة وأجهزتها الإدارية، غير أن تطبيق العدالة الاجتماعية في الأندلس بأركانها المختلفة انقسم من خلال ما تقوم به السلطة ممثلة في الإشراف الحكومي والدعم المقدم لأفرادها عن طريق مؤسساتها ولا سيما الحسبة والتي أشرفت على شقيها -المعلم والمتعلم- هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عبر أفراد المجتمع من خلال نظام التكافل الاجتماعي الهادف لقيام التوازن بين الأفراد والجماعات ليحافظ على النسيج الاجتماعي ويحقق الموازنة في حد الكفاية للمجتمع.

والدارس لوضع الأندلس التعليمي منذ عصر الخلافة حتى السقوط، يجد أن مبدأ العدالة الاجتماعية استُثبت عبر التأكيد على المسؤولية المشتركة بين السلطة والأفراد المعنيين بالتعليم من العلماء والفقهاء وممن اتخذوا من التعليم مهنة، وهو ما يسوقنا للحديث عن مضمون التكافل الاجتماعي باعتباره أحد مرتكزات العدالة الاجتماعية حيث يتسق بدوره مع مفهوم الضمان الاجتماعي الذي يشمل على الحق في الحصول على استحقاقات أو ضمانات مادية وغير ذلك، وفلسفة ذلك هو محاولة ربط نسيج الشعب وتقليل الفجوات بينهم دون تمييز، كما يتضمن عدة أمور من أمثلة تقديم مساعدات للأفراد الأكثر احتياجًا وكفالة الأفراد الذين وُلدوا في طبقات فقيرة بتقديم لهم تعليم فعال وعمل لائق. ويبرز هذا المفهوم من خلال دور الأعباس في مكافحة الفقر فيما يتعلق بالأمور التعليمية، والتي تستهدف في العادة المساعدة لمواجهة الأعباء

الاقتصادية والاجتماعية ببناء الكتابات وتقديم المساعدات التعليمية ووقف بعض الأحماس على الطلبة ورجال العلم، وتقديم بعض الجرايات للمعلمين والمؤدبين.

ويمثل ما استخرج من ثنايا المصادر من كتب المناقب والسير والتراجم الأندلسية؛ قسماً كبيراً لما حدث في الأندلس فيما يتعلق بتطبيق العدالة الاجتماعية من قبل هؤلاء أو بتوجيهات من السلطة المركزية، ولكن لا يعني ذكر تلك الأمثلة لعلماء ومؤدبي الأندلس بالضرورة يشكل قاعدة عامة لجميع المؤدبين والمعلمين، ولكن ما استطعنا جمعه من مادة هو ما أتاح تلك الفرضية، لصمت العديد من المصادر عن ذكر التفاصيل أو بالأولى لو طبقها الأغلبية منهم لذكرت.

لذا يُثير طرح مفهوم العدالة الاجتماعية في الأندلس وتطبيقاتها على فقراء التعليم عدة دلالات وقضايا تختلف باختلاف أولو الطرح وانتماءاتهم ومعتقداتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، وهو ما سيحتم علينا اتباع منهجية قائمة على السرد والتحليل للأوضاع التعليمية لفقراء الأندلس باستخلاص معلوماتهم ومناقبتهم من مصادرها الأصلية، في اجتهاد لفهم إشكالية الوضع التعليمي لهم، ولكن سنسرد في هذه الدراسة عدة محاور بُنيت عليها، نابعة من هذا المفهوم، فجااء باكورة محاورها في الفصل الأول بعنوان (فقراء التعليم -الإشكالية والمصطلح-) بتناول فقراء التعليم وفق إشكالية الطرح وأبعاد المصطلح في الأندلس، وإيضاح تلك الفئة والمنتتمين لها، ودورها في تطبيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأندلسي، لأن الفواصل بين شرائح وفئات المجتمع ليست دائماً محددة بدقة ولا واضحة المعالم، فالفقراء ليسوا فئة متجانسة البتة وإن اشتركوا في قلة ذات اليد، وأصولهم وأنسابهم ومستوياتهم المادية والاجتماعية والفكرية متفاوتة، ومتناقضة أحياناً ويمثلون السواد الأعظم، وهم بذلك يشكلون فئتي التعليم -المتعلمين والمعلمين-، وهو ما استجوب ذكر أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على مكانتهم التعليمية.

بينما وَافَى الفصل الثاني والمعنون (مجانية التعليم في الأندلس) تلك المسألة التي تُمثل حجر الزاوية فيما يتعلق بالعدالة التعليمية في الأندلس، باستعراض أهم ما

قدمته السلطة والمجتمع لدعم عملية التعليم لفقراء الأندلس وتبنيهم لها. مع التطرق لأجور المعلمين وعقود إيجارهم التي هي من أكثر الأمور دلالة على عدم خضوع التعليم للمجانبة في الأندلس.

وأُفردَ الفصل الثالث والموسوم (فقراء التعليم والإتاحة التعليمية في الأندلس) لإيضاح النهج التعليمي في الأندلس والمتمثل في بساطة ويسر التحاق متعلميه بالمؤسسات التعليمية والتي تباينت بين المساجد والكتاتيب والمدارس وبيوت العلماء والحوانيت والبساتين، غير أن المسجد جاء في مقدمتها حيث تركت المساجد مفتوحة باعتبارها دوراً للعبادة ومؤسسة تعليمية فانتشرت كافة أرجاء الأندلس كافة ما بين المساجد الجامعة ومساجد الصلوات، مع سعي السلطة لتقنين ذلك الوضع التعليمي عن طريق المحتسب ومراقبته لعملية التحاق الطلاب بالمسجد، ودور المعلم في ذلك الشأن، فلم تكن مدارس خاصة بالفقراء وأخرى للأغنياء أو الطبقة المحدودة من الناس قد حذر بعض العلماء والفقهاء معلمي الكتاتيب من تفضيل أبناء الأغنياء على الفقراء في التعليم. مع سعي السلطة والمجتمع لتأسيس المعاهد التعليمية والثقافية لتلبية احتياجات الأسر الفقيرة التعليمية والتي تعيش في أماكن معوزة من حيث عدم القدرة على توفير مقومات التعليم الأساسية، وبالتالي محرومة منها بتخصيص بعضها مع تفعيل الأحباس في مكافحة الفقر والتي تستهدف في العادة المساعدة في مواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، ببناء الكتاتيب وتوفير المساعدات التعليمية ووقف بعض المنشآت على الطلبة ورجال العلم، وتقديم بعض الجرايات للمعلمين والمؤدبين، مما يساعد في تمكين الفقراء من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع لمكافحة الفقر.

في حين جاء الفصل الرابع بعنوان (فقراء التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في الأندلس) لاتساق مفهوم العدالة الاجتماعية بتكافؤ الفرص في الحقوق التعليمية، دون أية تفرقة قائمة على الطبقة أو اللون أو الجنس أو العقيدة، وتحقيق المساواة في فرص العدالة وإتاحتها، أي تكون فرص التعليم متاحة لكل فرد هي نفسها التي تُهيأ لأي فرد آخر في نوعها ومداها ومقتضياتها، وإنما يعني هذا التكافؤ أن تتاح لذوي

الإعاقة والمسجونين وأهل الذمة والنساء فرصهم التعليمية من خط واحد، وأن يتقدموا وينموا بعد ذلك حسب جهودهم في التحصيل وطاقاتهم على الاستيعاب، بصرف النظر عن انتمائهم الطبقي أو وسطهم الاجتماعي أو بيئتهم الجغرافية أو آرائهم السياسية وقدرتهم الجسدية، ما يعني أن يكون لكل فرد فرصة متكافئة مع غيره في الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه بقدر ما تؤهله قدراته واستعداداته العقلية وميوله وجهده الذاتي، ويحصل على نصيب متكافئ من الخدمات التعليمية، وألا يعوقه أي عامل خارجي من الحصول على هذه الفرصة سواء تعلق العامل بظروف التعليم الداخلية أم تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والأسرية في المجتمع ككل.

وأردفت الدراسة بمجموعة من النتائج جاءت ضمناً في الخاتمة، ثم تلتها قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة. وختاماً أرجو من الله التوفيق في الطرح، وعلى القارئ تقبل تقصيري، لأن النقص من صفاتنا والكمال للخالق وحده سبحانه وتعالى.